



8.11.2020

إلى حضرة
المحامي آفيحاي مندلبليط
المستشار القضائي للحكومة
فاكس: **02-6467001**

إلى حضرة
السيد شارون آفيك
المدعي العسكري العام
عبر البريد الإلكتروني

إلى حضرة
السيد بيني غانتس
وزير الأمن
فاكس: **03-6976711**

تحية وبعد

**الموضوع: مطالبة بوقف عمليات التجريف والهدم في الأراضي الزراعية في قطاع غزة وفتح تحقيق فوري
بعمليات هدم الأراضي يوم 13.10.2020**

نتوجه إليكم مطالبين بوقف عمليات التجريف والهدم في الأراضي الزراعية داخل قطاع غزة، وفتح تحقيق بالأحداث التي وقعت يوم 13.10.2020 وتعويض المزارعين بدل الخسائر الفادحة التي تكبدوها، كما يُفصل بالآتي:

1. في صباح 13.10.2020، دخلت جرّافات الجيش الإسرائيلي إلى داخل قطاع غزة مسافة 300 مترًا تقريبًا بعد السياج في منطقة خان يونس، ودمّرت عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية هناك. بحسب المعلومات الواردة من مزارعي المنطقة، فقد اقتحمت الجرّافات أراضيهم، تسببت بأضرارٍ جسيمة للأراضي ودمّرت محاصيل كثيرة هي مصدر رزقٍ للمزارعين. كذلك، تسببت الجرّافات بأضرار بالمعدّات الزراعية، لا سيما شبكة الري.

2. منذ سنوات طويلة تتوغّل جرّافات الجيش الإسرائيلي ودباباته داخل أراضي قطاع غزة في ظروفٍ غير قتالية، لأسبابٍ عدّة من ضمنها الحاجة لحفر وتسطيح الأراضي في المناطق المحاذاة للسياج. بحسب توثيق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، حتّى يوم 19.10.2020، توغّل الجيش برًا داخل قطاع غزة 42 مرّة خلال العام 2020، وبين 2017 و-2019 توغّل الجيش برًا 225 مرّة. رابط التقرير:

<https://www.ochaopt.org/poc/6-19-october-2020>

3. بحسب ما ورد من المزارعين، فإن أحداث 13.10.2020 تُعدّ من الأشدّ خطورةً في السنوات الأخيرة. وذكر المزارعون أن أراضيهم ومحاصيلهم التي تضرّرت نتيجة النشاط العسكري تبعد نحو 300 مترًا من السياج

الإسرائيلي، والمحاصيل التي تضررت بالأساس هي محاصيل الباذنجان، الكوسا، والبقدونس، التي لا تنبت لارتفاع يجعلها تحجب مجال الرؤية. أفاد أحد المزارعين، متزوج وأب لخمسة أولاد، أن الجيش دمر أربع دونمات من أراضي الباذنجان، ودمر شبكة الري في الأرض، وقُدرت الأضرار التي وقعت نتيجة التوغّل بأكثر من 5 آلاف دولار. وذكر مزارع آخر، وهو متزوج وأب لسبعة أولاد، أن الجيش هدم 15 دونماً من الأراضي ومعها محاصيل البقدونس والكوسا وشبكة الري المركزية. وقدر الخسائر نتيجة التوغّل بنحو 8,200 دولار.

4. بحسب وزارة الزراعة في غزة، خربت عمليات الجيش في ذلك اليوم أراضي 10 مزارعين في منطقة خان يونس على الأقل، كما تسببت بأضرار هائلة تُقدّر بما لا يقل عن 32 ألف دولار.

5. يعيش المزارعون في هذه المنطقة في قلق دائم من مغبة إضرارٍ جسيم بمحاصيلهم التي تشكل مصدر رزقهم، نتيجة عمليات الجيش في المنطقة. والأسوأ أنّ هذه العمليات تعرّض حياتهم لخطر مستمر. في فترة نقشيّ الوباء هذه بالذات، يزرع مزارعون كثيرون تحت ضغوطات هائلة، وتتدهور أوضاعهم الاقتصادية. حالياً، تُضاف لذلك الأضرار الجسيمة التي تسببت بها الآليات الإسرائيلية، وكما تقدّم، فهي أضرار تُقدر بعشرات آلاف الدولارات على الأقل.

6. يدّعي الجيش الإسرائيلي في ردّه الصادر يوم 15.12.2019 على طلب حرية المعلومات التي قدّمه مركز "جيشة-مسلك"، أنّ هدم الأراضي الزراعية، كما "عمليات البنى التحتية خلف السياج بين دولة إسرائيل ومنطقة قطاع غزة"، أُجريت جميعها "لحاجات عملياتية هدفها الدفاع عن أمن المواطنين الإسرائيليين وقوى الأمن" (البند 2 من الرد).

7. من الجدير بالذكر أنّ هذه الحاجات لا يمكنها أن تبرّر تخريب الأراضي داخل قطاع غزة. هذه عمليات مدمرة تتناقض مع القانون الإسرائيلي والدولي، وليس للجيش الإسرائيلي أي صلاحية قانونية لإجراء مثل هذه العمليات. تعرّض هذه العمليات حياة المزارعين وسلامة جسداهم للخطر، وبالتالي تنتهك حقوقهم الأساسية، ومن ضمنها الحق بالكرامة، التملك والعمل، انتهاكاً سافراً غير متناسب.

8. العمليات المفصلة أعلاه تشكل خرقاً فظاً لواجبات إسرائيل اتجاه رفاه السكان المحميين في قطاع غزة، كما جاءت في البند 43 من قواعد لاهاي. كما تخرق واجبها احترام الأملاك الخاصة ضمن أمورٍ أخرى، كما جاء في البند 46 من قواعد لاهاي، والبند 27 من وثيقة جينيف الرابعة 1949، والتي تفرض على إسرائيل التعامل اللائق مع سكان قطاع غزة – أجسادهم، كرامتهم، حقوقهم العائلية، حقوقهم العقائدية، آدابهم وعاداتهم – وحمايتهم من جميع أعمال العنف.

9. البند 23 (9) من قواعد لاهاي يمنع بشكلٍ واضحٍ أي مس بأملك "العدو". يمكن، بشكلٍ استثنائي، المس بهذه الأملاك في حال وُجدت حاجة فعلية وفورية وضمن حالة قتال: "unless such destruction or seizure

"be imperatively demanded by the necessities of war". في الحالات المفصلة أعلاه، لا تظهر هذه الحاجة، ومن الواضح أن عمليات الجيش تجري كسياسة متواصلة واعتيادية.

10. كذلك في البند 53 من وثيقة جينيف الرابعة، يُمنع هدم أملاك المدنيين، باستثناء حالة واحدة، ضيقة جدًا: "where such destruction is rendered absolutely necessary by the military operations" وحالة الاستثناء هذه ليست واردة هنا.

11. إذن، بحسب القانون الدولي، ليس كل ادعاء بشأن الحاجة العسكرية يمكن المسّ بالأملاك الخاصة، وليست الحاجة العسكرية سببًا كافيًا لمنح الدولة صلاحية السيطرة على منطقة داخل قطاع غزة وهدم أراضيها الزراعية. بحسب الاستثناءات المذكورة أعلاه، فإن الحاجة العسكرية يجب أن تكون فورية، ومطلوبة ضمن قتالٍ جارٍ.

12. كما تقدّم، وضّح الجيش في ردّه على طلب حرية المعلومات أن هدم الأراضي داخل قطاع غزة يأتي "لحاجات عملياتية هدفها الدفاع عن أمن المواطنين الإسرائيليين وقوى الأمن". هذا المُبرّر عام وضبابي، ولا يقع ضمن الاستثناءات المذكورة. هذا توغّل يتم تبعًا لسياسة تُطبّق دون وجود أي خطرٍ فعليّ على مواطني إسرائيل. وعليه، فهي سياسة غير قانونية تنتهك تعليمات القانون الدولي.

13. تتناقض هذه العمليات مع تصريح الدولة أمام المحكمة العليا في ملف رقم 4969/04 عدالة وآخرون ضد قائد لواء الجنوب (قرار المحكمة الصادر يوم 7.7.2005). في ذات القضية، نوقش هدم مباني مدنية بواسطة قوات الجيش البرية، في مناطق عدّة من بينها منطقة السياج في قطاع غزة. ادّعى الملتمسون أن هذه العمليات غير قانونية إطلاقًا، وردّت الدولة على هذا الادعاء بأنها ستوقف عمليات الهدم في قطاع غزة. مع هذا، ورغم هذه التصريحات، لا زالت جرّافات الجيش تتوغّل داخل مناطق غزة وتخرّب الأراضي الزراعية.

14. وعليه، فإن عمليات تجريف الأراضي الزراعية وهدمها، وسط انتهاك جسيم لحقوق المزارعين الأساسية وعلى رأسها حقّهم بالتمكّن، هي عمليات غير قانونية لا توافق معيار التناسب.

بناءً على ما جاء، نطالب بالامتناع عن تنفيذ أي عمليات "بني تحتية" داخل مناطق قطاع غزة؛ وكذلك اتخاذ وسائل متناسبة أخرى، داخل أراضي إسرائيل فقط، بحيث لا تمس بالأراضي الزراعية في قطاع غزة ومحاصيلها. كذلك، وعلى ضوء الضرر الخطير الذي وقع بالأراضي الزراعية، نطالب بفتح تحقيق بأحداث يوم 13.10.2020 كما وُصفت أعلاه، وتعويض المزارعين بدل الخسائر الفادحة التي أُنزلت بهم.

تحياتي

منى حدّاد، محامية